الأمم المتحدة

TD/B/C.II/EM.4/1

Distr.: General
16 December 2014
Arabic
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية**
**اجتماع الخبراء بشأن تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية: المسار المستقبلي**
جنيف، ٢٥-٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
**إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل**

## جدول الأعمال المؤقت وشروحه

### أولاً- جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

### ثانياً- شروح جدول الأعمال المؤقت

**البند ١**
**انتخاب أعضاء المكتب**

١- يُوصى بأن ينتخب اجتماع الخبراء بشأن 'تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية: المسار المستقبلي' رئيساً ونائباً للرئيس - مقرراً.

(A) GE.14-24543 060115 060115

*1424543*

الرجاء إعادة الاستعمال

**البند ٢**

**إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل**

٢- يرد جدول الأعمال المؤقت لاجتماع الخبراء في الفصل "أولاً" أعلاه. وسيتاح برنامج مفصّل قبل موعد انطلاق الاجتماع بأسبوع واحد على الأقل.

*الوثائق*

| | |
|---|---|
| TD/B/C.II/EM.4/1 | جدول الأعمال المؤقت وشروحه |

**البند ٣**

**تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية**

٣- تقرر موضوع اجتماع الخبراء أثناء الدورة التنفيذية التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٤- وعملاً بالاختصاصات التي وافق عليها المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سيناقش الخبراء المسار المستقبلي لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. ويبدو في ضوء التحديات التي أفرزها التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها أن الوقت قد حان لإعادة النظر في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بهدف تحويله. وتشمل هذه التحديات التوجه نحو اتفاقات إقليمية كبرى وزيادة عدد الحالات المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة.

٥- وقد أهابت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في اتفاقات الاستثمار الدولية، أثناء مؤتمر اتفاقات الاستثمار الدولية لعام ٢٠١٤ المعقود بالاقتران مع منتدى الاستثمار العالمي في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر، بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يضع خريطة طريق لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ويرسم معالم هذا الإصلاح.

٦- وثمة عدد من التطورات التي تطبع نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الراهن وترسم الخلفية التي سيجري هذا الإصلاح في ضوئها.

٧- أولها أن المعاهدات الإقليمية بدأت تحل تدريجياً محل المعاهدات الثنائية، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقات إقليمية كبرى، من مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، أو الشراكة عبر المحيط الهادئ، أو الشراكة التجارية والاستثمارية عبر المحيط الأطلسي. وقد يكون لهذه الاتفاقات، المعروفة أيضاً باسم "الاتفاقات الإقليمية الكبرى"، انعكاسات على نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ككل: فهي قد تسهم في توحيد المشهد العام للاتفاقات القائمة أو قد تتمخض عن أوجه تضارب جراء تقاطعها مع اتفاقات استثمار دولية قائمة – بما فيها تلك المبرمة على صعيد متعدد الأطراف (*تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤*).

٨- وثانيها أن عام ٢٠١٤ سجل ثاني أكبر عدد من القضايا التي رفعها مستثمرون ضد دول مضيفة بموجب الإجراءات التعاهدية لتسوية المنازعات. فقد تعلمت البلدان المضيفة- المتقدمة والنامية على السواء- أن المستثمرين الأجانب يمكن أن يلجأوا إلى آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة بطرق غير متوقعة - بما أن عدداً من القضايا التي رُفعت مؤخراً طعن أصحابها في تدابير اتخذت من أجل المصلحة العامة (*تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤*). وقد أدى هذا إلى تزايد الاهتمام بإصلاح نظام تسوية منازعات الاستثمار.

٩- وثالثها أن هناك عدداً متزايداً من البلدان التي تبرم اتفاقات استثمار دولية تتضمن أحكاماً جديدة تهدف إلى إعادة موازنة الحقوق والالتزامات فيما بين الدول والمستثمرين، كما تضمن الاتساق بين اتفاقات الاستثمار الدولية وغيرها من أهداف السياسة العامة، وذلك إدراكاً لوجوب وضع النمو الشامل والتنمية المستدامة في صلب عملية صياغة السياسات الاستثمارية الدولية (*إصدارا ٢٠١٣ و٢٠١٤ من تقرير الاستثمار العالمي*).

١٠- ويحدث هذا في وقت يعرف تناميَ خطاب في مجال السياسة العامة يتحدث عن إيجابيات وسلبيات اتفاقات الاستثمار الدولية على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى هذه الخلفية، تواجه جميع البلدان التحدي الصعب المتمثل في تصميم وتنفيذ جيل جديد من سياسات الاستثمار الدولية التي تسخر الاستثمار الأجنبي المباشر تسخيراً فعالاً من أجل التنمية المستدامة والنمو الشامل. وسيساعد اجتماع الخبراء في تحديد استراتيجيات وتدابير واضحة لتحقيق هذه الغاية.

١١- وبما أن الصلة بين اتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية المستدامة صلة متعددة الأوجه، فإن اجتماع الخبراء سيحدد القضايا الأكثر إلحاحاً لتحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية وأفضل السبل لتنفيذ الإصلاح. ويوفر الأونكتاد منبراً لتبادل الآراء والخبرات في هذا الصدد. ويشمل ما يقوم به من عمل تحليلي خمسة مسارات لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، على النحو المبين في *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٣*؛ وأربعة مسارات للعمل ترد في *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤*؛ وسبلاً لتعزيز تنفيذ إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتوفر هذه المجالات أساس المناقشة. وسيطلب من الخبراء تحديد حلول ملموسة وقابلة للتطبيق.

١٢- وسيستكشف الخبراء بشكل أكثر تحديداً الأسئلة التالية:

(أ) ما هي الخيارات المتاحة للحكومات لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ونظام تسوية المنازعات الاستثمارية؟

(ب) ما هي الخبرات وأفضل الممارسات الحكومية في هذا الصدد؟

(ج) ما هي فرص الإصلاح الناشئة عن انقضاء المعاهدات السابقة؟

(د) ما هي الفرص التي تتيحها الاتفاقات الإقليمية الكبرى من حيث توحيد نسيج المعاهدات القائم؟ وما هي التحديات التي تطرحها من حيث تعزيز الانقسام والثغرات والتداخلات والتناقضات؟

(هـ) كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان في جهودها الرامية إلى إصلاح وضبط هذه المجموعة الهامة من القوانين الموجودة سلفاً، من خلال إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة (*تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢*) وما اقترحه من خطة عمل بشأن الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة (*تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤*)؟

١٣- وسيكون من بين الخبراء جهات رئيسية معنية بصنع سياسات اتفاقات الاستثمار الدولية، مثل المفاوضين المقيمين في العواصم والمندوبين المقيمين في جنيف، وكذا غيرهم من أصحاب المصلحة في اتفاقات الاستثمار الدولية. ويشمل هؤلاء مسؤولين حكوميين من وكالات تشجيع الاستثمار والوزارات التي تُعنى باتفاقات الاستثمار الدولية أو تتأثر بها، وبرلمانيين وممثلي القطاع الخاص (المستثمرين)، والأوساط الأكاديمية (بما في ذلك خبراء القانون والاقتصاد والتنمية وتطوير الأعمال)، والمجتمع المدني.

١٤- وسيراً على مثال مؤتمر اتفاقات الاستثمار الدولية، يُشَجَّع الخبراء على إعداد صفحتين عن الموضوع قيد المناقشة. وستتاح هذه الورقات خلال الاجتماع بالشكل واللغة اللذين ترد بهما.

*الوثائق*

TD/B/C.II/EM.4/2 تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية

**البند ٤**

**اعتماد تقرير الاجتماع**

١٥- ربما يود اجتماع الخبراء أن يأذن للمقرر بأن يعد، تحت سلطة الرئيس، التقرير النهائي بعد اختتام الاجتماع. وسيقدم التقرير إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في دورتها المقبلة.